



## رؤية حركة مجتمع السلم للانتقال السلس

### مقدمة:

إن المرحلة التي تعيشها الجزائر مرحلة حاسمة في تاريخها لم يمر مثلها منذ الاستقلال، ولا شك أن حالة الفراغ الدستوري الذي تسبب فيه تأجيل الانتخابات دون ترتيبات قانونية وسياسية بديلة متفق عليها ستضعنا أمام حالة شغور منصب الرئاسة يوم 29 أبريل 2019 قد تكون آثارها وخيمة على استقرار البلد. وفي ظل هذه الأوضاع المتأزمة شعر كثير من الأحزاب والشخصيات بمسؤولية اقتراح رؤى وخرائط طريق لتجنب الأسوأ وضمان انتقال سلس للسلطة. وباعتبار حركة مجتمع السلم جزء من النسيج الوطني يهمها ما يهم الجزائريين فقد قامت باتصالات ومشاورات حثيثة لتبادل وجهات النظر مع غيرها. وإذ تؤكد الحركة أهمية التشاور بين جميع الأطراف للبحث عن المخرج الآمن للجزائر فإنها تؤكد على المبادئ التي أعلنت عنها في وسائل الإعلام وأخبرت بها مختلف الشركاء كإطار عام للنقاش حول أية رؤية أو مبادرة. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1. استمرار الحراك إلى غاية ضمان الانتقال السلس للسلطة بما يحقق مطالب الشعب المعبر عنها في مختلف مسيرات الوطن.
2. تنحي رئيس الجمهورية وأعوانه وتسليمه السلس للسلطة.
3. القيام بالإصلاحات الضرورية والمناسبة التي تضمن نزاهة الانتخابات وتجسيد الإرادة الشعبية والانتقال الديمقراطي السلس.
4. قيادة المرحلة الانتقالية من شخصيات مقبولة من الحراك الشعبي.

5. ضمان استمرار سلمية الحراك إلى أن تتحقق مطالب الشعب.

6. رفض التدخل الأجنبي بأي شكل من الأشكال .

وفي إطار هذه المبادئ التي تمثل حالة إجماع في الحراك الشعبي تقدم حركة مجتمع السلم رؤيتها للحل كمقترح مكمل لمختلف المبادرات والاقتراحات الأخرى وقابل للنقاش والإثراء.

**رؤية حركة مجتمع السلم لتحقيق الانتقال السلمي السلس**

1. تنحي الرئيس قبل 28 أبريل 2019 .

2. استمرار الحراك حتى تتحقق مطالب الجزائريين المتمثلة في تجسيد الإرادة الشعبية في اختيار الحكام وإنهاء عهدهم حتى لا يقع الالتفاف على مطالب الشعب.

3. المحافظة على سلمية الحراك وحمايته من الصراعات الأيديولوجية والحزبية وصراعات الأجنحة داخل السلطة.

4. الاكتفاء بمرافقة المؤسسة العسكرية للمرحلة الانتقالية وضمانها للتوافق الذي يحصل بين السياسيين ومع نشطاء الحراك.

5. لا تتجاوز المرحلة الانتقالية ستة أشهر.

6. اختيار شخصية سياسية بالتوافق غير متحيزة وغير متورطة في الفساد وفي التزوير الانتخابي في أي مرحلة من المراحل ومقبولة على مستوى الحراك الشعبي لمنصب رئاسة الدولة بصلاحيات محدودة تتمثل فيما يلي:

- العلاقة مع المؤسسة العسكرية وتسيير متطلبات العلاقات الدولية بما يتناسب مع مطالب الحراك الشعبي.

- إصدار مرسوم تشريعي رئاسي لتأسيس اللجنة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات تنظم وتشرف على الانتخابات بكل تفاصيلها إلى غاية إعلان النتائج.

- يعين لجنة لدراسة تعديلات قانون الأحزاب من ممثلي الأحزاب التي لها خبرة في العملية الانتخابية وأصحاب الاختصاص وبعض ممثلي الحراك لا يتجاوز عملها ثلاثة أشهر.

- إصدار مرسوم تشريعي يعدل قانون الانتخابات على أساس عمل اللجنة.

- إصدار مرسوم تشريعي لرفع حظر تأسيس الأحزاب والجمعيات والتزام الإدارة الاعتماد بمجرد الإخطار في حدود الشروط القانونية.

- القيام بتعيينات جديدة في المجلس الأعلى للقضاء والمؤسسات الإعلامية العمومية والبنوك والمؤسسات المالية بالتوافق مع المعارضة ووجوه بارزة في الحراك الشعبي، ووضعها كلها تحت الرقابة الشعبية.

7. عدم تكرار تجربة المجلس الأعلى للدولة من حيث عدم تحمل المسؤولية من أي واحد من أعضائه والاكتفاء بشخص واحد يتحمل المسؤولية وحده أمام الشعب الجزائري.

8. اختيار رئيس حكومة بالتوافق يختار أعضاء حكومته من شخصيات بعيدة عن الانتماءات الحزبية والأيدولوجية بالتشاور مع الطبقة السياسية وتسندها هذه الأخيرة.

تقوم الحكومة بما يلي:

- تتخذ الإجراءات اللازمة لتجسيد الأوامر الرئاسية .

- تعين أعضاء الهيئة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات بالتشاور مع الطبقة السياسية

- تحدد الإجراءات وتضع المراسيم الضرورية لعمل اللجنة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات على أساس التجارب الدولية الناجحة.

- تسلم للأحزاب الهيئة الناجبة بالشكل الذي يسمح بالاطلاع عليها ومراقبتها.

- تصريف أعمال الحكومة والامتناع عن أي قرار يتعلق بثروات البلد والمسائل الاقتصادية الكبرى.